مقدمة عامة

إتجه العالم في السنوات الأخيرة، نحو سياسة التطوير الحضري وإنشاء مدن جديدة على أسس تخطيطية حديثة استقطب اهتمام الباحثين من فروع علمية مختلفة، وكذلك من القضايا التي تشغل بال جميع شرائح المجتمع كل يعبر عنها من مركزه وينظر إليها من زاويته، فأصبحت سياسة إنشاء المدن الجديدة جزء من سياسة التنمية الحضرية الشاملة حيث أن قرار إنشاء مجتمع جديد هو قرار سياسي تخطيطي موجه نحو تحقيق هدف بعينه، على الرغم من أنه لن يتمكن وحده من حل المشكلات، كمشكلة تضخم النمو الحضري في المدن الكبرى، والعواصم مثلا، أو مشكلة تخلف الأقاليم النائية وبالتالي فإن تلك المجتمعات الجديدة قد تساهم في حل جزء من هذه المشاكل باعتبارها جزء من سياسة متكاملة.

قد حاولت الجزائر التصدي لهذه المشاكل التي تعيشها المدن الجزائرية من خلال تبلور فكرة المدن الجديدة على أرض الواقع، كمشاريع ذات منفعة وطنية وحتمية إعادة الاعتبار للمدينة على مستوى صيانة وتنفيذ مختلف الإصلاحات والسياسات العمومية، فتم تبنيها في البداية بطريقة محتشمة على المستوى المحلي، بمعنى لم يتم تكريس أي نص قانوني مؤطر للمدينة في إطار المنظومة القانونية للجزائرية، وظل هذا الفراغ القانوني إلى غاية سنة 2002 أين جاء القانون 02\08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ، والذي جاء في محتواه بفكرة إنشاء المدن الجديدة كسياسة واضحة المعالم، ومن خلاله بدأت هذه الفكرة ترى النور وخص بها الهضاب العليا والجنوب، واستثناء المدن الكبرى، وفي سنة 2004 تمت المصادقة على القوانين المنشئة لمدن الجيل الأول وبدأت هذه السياسة تتجسد على أرض الواقع.

مفهوم سياسة المدينة وتصنيف المدينة وفقا لها

أ – مفهوم سياسة المدينة

يمكن تعريف سياسة المدينة على أنها سياسة عمومية مندمجة و تشاوريه وتشاركية وتعاقدية ، يتم وضعها من طرف الدولة بإشراك الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار يضمن تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة مع احترام، صلاحيات كل طرف، وذلك من أجل تطوير مدن مستدامة واندماجية ومنتجة ومتضامنة ترتكز على تسير قائم على الحكامة و الشفافية وعلى إحترام الفرد وحرياته و على إعلام عصري متفتح .ومن خلال هذا التعريف، يمكن اعتبار " سياسة المدينة " سياسة استباقية وتأطيرية وتوجيهية وتنسيقية لتدخلات الفاعلين للأنسجة الحضرية المختلفة من المركز القروي الصاعد إلى المدينة الكبيرة مرورا بالمدن الصغرى والمتوسطة، تقوم على ركيزتين أساسيتين:

- ❖ انخراط الدولة بثقلها في تخطيط وتدبير المدينة وتحديد ماهيتها وحدودها بغية توفير إطار عيش ملائم للسكان الحضر يكفل لهم حقهم في المدينة [7] . لتحقيق الإنسجام الحضري والتضامن وعلى هذا أساس فإن سياسة المدينة هي سياسة الدولة الوطني اتجاه الأحياء و الضواحي المتأزمة .
- ❖ اعتماد مقاربة أفقية، في إطار رؤية شمولية مندمجة وتعاقدية تعتمد على مبادئ الحكامة الجيدة والتشاور، يتدخل في صنعها مختلف الفرقاء السياسيين والتقنيين المتواجدين في نسيج حضري معين، من دولة وجماعات الإقليمية ومجتمع مدني وقطاع خاص، من أجل التوافق حول مشروع حضري يجعل من المدينة فضاء لإنتاج الثروة وتحقيق النمو، وللتضامن الاجتماعي والتوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية من خلال العدالة الاجتماعية وبين الأحياء المكونة لهذه المدن عبر الاهتمام بالمرافق والخدمات العمومية والتنقلات الحضرية.

ومن ثم فإننا نرى أن إستعمال المصطلح سياسة المدينة هو نوع من الإطناب أو الحشو اللغوي لأن أمر يجعلنا نعتقد أن الموضوع يتعلق بتسيير و إدارة المدن أو مجموعة من السياسات الحضرية ،فهي على خلاف ما هو ما يتصور »رزمة منسقة و مدمجة من تدخلات الدولة تستهدف من خلالها هذه الأخيرة ،إحياء مجالات حضرية «حساسة »تتسم بهشاشتها وبعزلتها أو بمؤهلات خاصة تستدعي تثمينا و إبرازا ،كما تهدف هذه السياسة المتسمة بطابعها الإرادي ،إلى تقليص الفوارق الاجتماعية بين المكونات الإقليمية للمجال

لحضري،وذلك من خلال رؤية تتوخى المعالجة الشمولية للإشكالات خصوصا بالمدن بكل تصنيفاتها باعتبارها البؤر الرئيسة للاستقبال و الإنتاج و المحركات الأساسية للمجال ،كما يمكن استلهام نفس المفهوم في صياغة السياسة التدبيرية للمراكز القروية الصاعدة باعتبارها مدن المستقبل

لقد احتلت سياسة المدينة لسنوات مكانة خاصة في المشهد السياسي و الإداري الفرنسي، نظرا لتوجه هذه السياسة إلى معالجة المشاكل الأكثر حدة في المجتمع الفرنسي، بدءا من ظاهرة العنف إلى التسرب المدرسي و مشاكل التمييز العنصري في العمل و صولا إلى العزلة الحضرية والجمالية.

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم سياسة المدينة بدأ يتبلور في فرنسا على إثر تنفيذ المخطط السابع (1976- 1980) الذي كرس سياسة السكن و الحياة الإجتماعية حيث كان تهدف هذه السياسة لمعالجة نحطاط الضواحي والأحياء من خلال إشراك الاستثمارات من أجل و تحسين نوعية البناء و تحقيق رفاهية لسكن ،و قد طبقت هذه السياسة في أحياء مدن عدة مثل غرو نوبل ،مرسيليا ،و غيرها ،وقد كانت هذه لمدن مختبر لتجريب هذه السياسة و الإجابة عن التساؤلات عدة تتعلق بدور السكان و كذا الشركات و المتدخلين من القطاع العام في تجسيد سياسة المدينة ،و على ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها تحول مفهوم هذه السياسة سنة 1984 إلى التنمية الاجتماعية للأحياء ،ثم إلى التنمية الاجتماعية الحضرية سنة 1988 ، ثم في سنة 1992 ظهرت سياسة جديدة تدعى عقود المدن حسب البرامج المناطق الإقليمية فالمخطط الطوارئ لسنة 1993 ثم سنة 1996 إلى العهد إعادة بعث المدن وفي سنة 1998 ظهر مفهوم سياسة المدينة التي أدرجت شيئا فشيئا أحكام وقواعد أخرى تكرس نفس منطق القواعد السابقة مثل المخطط المحلي للإدماج عن طريق الإقتصاد لسنة 1993 المعروف بإسم plans locaux d'insertion par l'économique ،و العقود المحلية للضمان contrats locaux de sécurité لسنة ، 2001 و مخطط النقل الحضري المعروف بإسم plans de déplacements urbains لسنة 2001 و البرامج المحلية للسكن و غيرها من القواعد المتعلقة بسياسة المدينة ، وفي سنة 2003 ظهر قانون التوجيهي و برمجت المدن و التجديد الحضري في 01 أوت وضع برنامج لتجديد الحضري عبر الوكالة الوطنية لتجديد الحضري التي تأسست في2004/02/11 وخصصت الدولة الفرنسية موارد مالية هامة لتجديد بعض الأحياء والضواحي الهشة.

وفي سنة 2006 أطلقت اللجنة الوزارية للمدن مشروع العقد الحضري للانسجام الاجتماعي بهدف محاربة التمايز الاجتماعي والمكاني و العنصري لذي يسود بعض الأحياء فرنسية ،وقد خضعت فيما بعد هذه السياسة لتقييمات متعددة أفضت إلى استنتاج أساسي يقضي بأنه من الصعب جدا الحصول على رأي جماعي

شافي يضع هذه السياسة بين الناجحة أو الفاشلة ،وعلى هذا الأساس يتم حاليا مراجعة هذه السياسة أمام البرلمان الفرنسي ،حيث تم إيداع مشرع قانون برمجت المدن و الانسجام الحضري بتاريخ 02 أوت 2013 لدى المؤسسة التشريعية الفرنسية.

وعليه فإن سياسة المدينة لها هدفين أساسيان يعملان على:

- تقليص الفجوات التنموية بين الأحياء المحرومة ووحداتها الحضرية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها ، لا سيما من خلال مكافحة جميع أشكال التمييز.
- التعليم والتوظيف والإسكان والبيئة المعيشية ... سياسة المدينة مشتركة بين الوزارات وتعبئ جميع سياسات القانون العام والخدمات العامة. كما أن لديها وسائل تدخل محددة للاستجابة لتراكم الصعوبات التي يواجهها سكان الأحياء المحرومة.

مجالات عمل سياسة المدينة:

- التعليم والطفولة المبكرة
- السكن والبيئة المعيشية
- التوظيف والاندماج المهني
- تقوية الارتباط الاجتماعي
- الأمن ومنع الجريمة